The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية
https://utq.edu.iq/thiqar UTjlaw@utq.edu.iq

دور التعددية الحزبية في تفعيل مبدا المشاركة السياسية

الباحث حسين اسماعيل كاظم ا.م.د.قتادة صالح فنجان
جامعة ذي قار – كلية القانون
Hn.il.law@utq.edu.iq lawp1e218@utq.edu.iq

مستخلص البحث:
نتيجة لتغول اصحاب السلطة بالاستبداد انفرط حبل الامن واختل النظام العام، قام الفلاسفة بتبني صرخة الذين لا يرضخون للعنف والشر، لذا كثر المنادون بتنظيم عمليتي نيل الحقوق وتأدية الواجبات، والحل تمثل بإخضاع عمل قادة الحكم في كافة قسماته الرئيسة لمسطرة القانون لتحقيق الثالوث (التعددية الحزبية-الديمقراطية التشاركية -الانتصاف القضائي) المؤسساتي العصري، فنشأة التعددية الحزبية لتحقيق سياسة عقلانية قائمة على الشراكة المجتمعية في كافة مناحي الحياة، لذلك لاح في الافق الدور المحوري لها ليس تنظيريا فقط بل واقعا شهدته الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فأتضح ان للتعددية الحزبية دور مهم في صنع السياسة العامة و تأطيرها، وما ينبثق عن ذلك تبلورها في توطيد مبدا المشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان وهي في الوقت ذاته حلقة اتصال بين الحكام والمحكومين، وايضا لوحظت اهميتها في التنشئة السياسية واعداد الكوادر، فسياسة التكامل والتحالف المبني على الشراكة المتأصلة وفق قواعد الديمقراطية المتمثلة باحترام القانون وخدمة الشعب تقضي على العديد من الأزمات السياسية و وتدفع بعجلة البلد الى بر الامان.

الكلمات المفتاحية: التعددية الحزبية، المشاركة السياسية، الاحزاب السياسية.

المقدمة:

اولاً: التعريف بموضوع الدراسة

تعد المشاركة السياسية المظهر الرئيس للديمقراطية واجرائها هو تعبير عملي للديمقراطية من خلال ما تصبو اليه من تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار السياسي أو التأثير فيه بالإضافة إلى عملية اختيار القادة السياسيين، و ينتج عن اعتبارها مصدر الديمقراطية الرئيسي إسهام الجميع في العملية السياسية بواسطة الأحزاب، وفق آلية الانتخاب المكفولة بدستور ديمقراطي يقر التعددية الحزبية، من خلال مبادئ أساسية تكفل الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون ومبدأ ضمان حقوق الأفراد، وهكذا يصبح مفهوم الديمقراطية إنها تعني المشاركة السياسية وحقوق الإنسان وهو جوهر التعددية الحزبية.

ثانياً: أهمية الدراسة

يضمن تطبيق الديمقراطية التشاركية مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة ومن بين أهم آليات تفعيل هذه المشاركة تعزيز دور الاحزاب في تبني وطرح انشغالات المواطنين والمساهمة في سن القوانين المؤطرة لحياتهم ورسم السياسات العامة والوقوف على مدى تجسيدها ميدانياً، وهي أحد أهم الشروط الأساسية لتحقيق التقدم السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات المعاصرة، والمشاركة السياسية على وجه الخصوص لها النصيب الأكبر من هذه الاهتمامات من خلال دور هذه المؤسسات في دعم

المشاركة السياسية وبروز دورها كأحد مقوماتها، ومشاركة المجتمع المدني ومؤسساته في صنع القرار العمومي قد تكون اثناء صياغة القرار أوفي مرحلة تنفيذه أو هما معاً، وبذلك تعد لازمة ضرورية لدعم الديمقراطية وتحقيق غاياتها في مشاركة النسبة الأكبر من المجتمع.

ثالثاً: اشكالية الدراسة

تتمحور الاشكالية الأساسية لهذا البحث في كون العلاقة بين تعدد الاحزاب المشاركة السياسية هي علاقة تفاعل، وهذه الاشكالية تثير مؤشرات مهمة في العمل السياسي لها انعكاسات على الديمقراطية التي تم تطبيقها ، يمكن ان يسهم في تحقيق انتقال ديمقراطي متناسب مع ما ورد في الدستور من نصوص تعتمد توطيد مبدأ الشرعية الدستورية وحرية التعبير وحماية حقوق الانسان.

وهذه الاشكالية تطرح الحاجة الى الاجابة عن سؤال مركزي مفاده: ما هو دور التعددية الحزبية في تفعيل مبدا المشاركة السياسية.

ويطرح البحث عدة اسئلة فرعية ستكون محور اهتمام البحث ونقاشه وهي:

١-ماهو مفهوم التعددية الحزبية وما معنى المشاركة السياسية وماهي اهميتها في النظام الديمقراطي؟

2_هل تمثل الاحزاب الوسيط وحلقة الوصل بين المجتمع والنظام السياسي وبالتالي تعمل على إيجاد نظام متزن ومتمرس ومستقر يسوده القانون، مؤمن بالعمل والسيادة والمشاركة السياسية؟

رابعا: تقسيم الدراسة

ستكون دراسة (دور التعددية الحزبية في تفعيل مبدا المشاركة السياسية) مقسمة بعد المقدمة الى ثلاثة مطالب، اما المطلب الاول فسيتم فيه بحث المدخل النظري للتعددية الحزبية، بينما يتناول المطلب الثاني بيان مفهوم المشاركة السياسية واهميتها، اما المطلب الثالث فقد بحثنا فيه دور التعددية الحزبية في، وفي ختام دراستنا نحاول طرح اهم ما توصلنا اليه من الاستنتاجاتوالمقترحات والتوصيات.

المطلب الاول

مفهوم التعددية الحزبية

مفهوم التعددية الحزبية واسع ومتشعب ويقوم اساسا على التنوع والاختلاف، فان أي تجمع له الحق في التعبير عن اهدافه ومخاطبة الرأي العام بشكل مباشر واقتراح حلول للمشاكل التي يحتويها كل مجتمع من المجتمعات السياسية، التي يتم من خلاله الوصول لأفضل السبل التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي، من أجل الوصول إلى دفة السلطة والمشاركة فيها، وبالكلام عن بيان مفهوم التعددية الحزبية يتحتم علينا بيان مفهوم الاحزاب ايضا ، فالمطلب سيقسم على فرعين، فالأول لتعريف الحزب السياسي، والثاني لبيان مفهوم التعددية الحزبية وعلى النحو الاتي:

الفرع الاول

تعريف الحزب السياسي

اهتم فقهاء القانون الدستوري والباحثين في العلوم السياسية بمفهوم الاحزاب السياسية، وعلى الرغم من اتفاقهم على عناصر معينة، الا انهم لم يتفقوا على تعريف مانع جامع، وسبب ذلك يرجع الى التغيير الزمكاني لهذا المصطلح، كذلك الظاهرة الحزبية كحال الظواهر الاخرى،

ظاهرة تتصف بالتركيب مما يولد صعوبة النظر اليها من زاوية واحدة، وهو ما انعكس على صعوبة اعطاءها تعريف محدد شامل[1]، فحدث الانقسام بين المدلول الوظيفي والتنظيمي والايديولوجي[2].ومن التعريفات التي تناولت مفهوم الحزب السياسي، تعريف ادمون بيرك المفكر الفرنسي الذي يرى بان الحزب "هو اتحاد مجموعة من الاشخاص بهدف العمل معا لتحقيق الصالح العام وفق مبادئ معينة"[3]. بينما يعرفه اوستن وني بانه "جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها، وتخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة"[4]. ويرى فيليب برو بان الاحزاب "منظمات ثابتة[5] نسبياً تعبى دعامات بهدف المشاركة المباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي أو المحلي[6] ". ويلاحظ على التعريفات أعلاه التي صاغها الفكر الليبرالي أنها تركز على الهدف النهائي للعملية السياسية التي يمارسها الحزب، يتمثل ذلك في الوصول إلى السلطة بوسائل دستورية ومن خلال ترشيح اعضاء الحزب في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية[7].

وفيما يتعلق بالفقه العربي، فقد عرفه الفقيه سليمان الطماوي "جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديموقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين"[8].

ويعرف الفقه العراقي الحزب بانه "مجموعة من الافراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة او الاشتراك في السلطة وذلك لتحقيق اهداف معينة[9].

ويلاحظ الجمع بين عناصر الحزب رغم تعدد الصياغات اللغوية والتركيز على التنظيم والأيديولوجية والهدف، هو الذي يعكس توجه الفكر العراقي[10].

اما المشرع العراقي فقد عرف في قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015[11]، الحزب او التنظيم السياسي هو "مجموعة من المواطنين منظمة تحت اي مسمى على اساس مبادئ واهداف ورؤى مشتركة تسعى للوصول الى السلطة لتحقيق اهدافها بطرق ديمقراطية بما لا يتعارض مع احكام الدستور والقوانين النافذة"[12]. ورغم عدم التمييز او التسوية العلمية بين الحزب والتنظيم السياسي التي جاء بها المشرع العراقي، كون التنظيم السياسي هو احد عناصر الحزب ومسألة ادارية تخص الشؤون الادارية للحزب ذاته[13]، الا ان التعريف جاء اكثر تناسبا مع الحزب السياسي ومشتملا معظم عناصره وهي كل من العضوية و الأيديولوجية والوصول للسلطة، والاخير هدف كل حزب لتطبيق برنامجه السياسي من اجل تحقيق اهدافه [14]، ويعاب عليه أغفاله عنصر التنظيم.

الفرع الثاني
تعريف التعددية الحزبية

ينطوي مفهوم التعددية الحزبية على مستويات متعددة من الفهم، وعلى النحو الاتي.

1-التعددية: التعددية مصطلح ليبرالي يرى ان المجتمع البشري متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، ذات اهداف مشروعة ومتفرقة، مما يحول دون المركزية الحاكمية ويساعد على تحقيق المشاركة السياسية وتقسيم المنافع[15]، بشكل مشروع وحق جميع القوى والآراء المختلفة في العيش وفي المشاركة وبتسيير الحياة في مجتمعها[16].والتعددي "شخص يؤمن بأنه ينبغي مشاركة السلطة بين المجموعات والمصالح المختلفة في المجتمع وأن القرارات السياسية ينبغي أن تمثل المساواة والتوفيقات بين مثل هذه المجموعات لذا ينبغي أن تكون الدولة نفسها وكيلة عن هذه العملية، وأن تعمل بوصفها حكما او فيصلا محايدا وليس متنافسا له مصالحه المعينة الخاصة

به"([17]). وتعرف التعددية على أساس أنها فكرة تعكس الاختلاف والتمايز في حاجات وطموحات ومصالح الأفراد والجماعات في المجتمع، فهي ترفض حالة القوة المنفردة، أو الموحدة أو الكلية، وتؤيد بدل من ذلك فكرة انتقال السلطة، واستقلال المؤسسات التي تتمثل أو تعكس انهماك المجتمع وانخراط الفرد في المجتمع([18]).

2-**التعددية الحزبية:** فهو مصطلح سياسي يطلق على النظام السياسي الذي يسمح بقيادة عدة احزاب سياسية تمتاز بضعفها (بمعنى لا يتاح لحزب ان يقوى الى درجة الهيمنة على سواه) وبالخلافات العقائدية بينها([19])،وتعني " وجود عدة احزاب فاعلة في الدولة ثلاثة فاكثر، متقاربة مع بعضها في القوة والاهمية، بحيث يكون كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير على اتجاهات الراي العام والحياة السياسية"([20])، والتأثير فيها بطرق شرعية، وبواقع تحقيق مصالحها ومصالح جماعاتها وجماهيرها، وطبقا لهذا التحديد فان التعددية الحزبية هي احدى صيغ التعبير عن التعددية السياسية، والاخيرة اشمل واوسع"([21]).

وتعرف بانها" نظام احزاب مؤسس على غياب الحكومات وحيدة اللون المتمتعة بالأكثرية او شبه الاكثرية او على ضعف تواتر هذه الحكومات وعلى وجود احزاب مماثلة في المجلس النيابي"([22]). والتعددية الحزبية لا توجد إلا بوجود قوى اجتماعية تملك مصالح مختلفة ولها رؤى سياسية مختلفة، وتتنافس للوصول إلى السلطة أي إن وجدت تعددية اجتماعية- سياسية، والتعددية تتحقق مع عدم وجود روابط بين تلك الأحزاب، فعناصرها ذات توجهات واتجاهات مختلفة، وغير متلاقية واذا كانت كذلك فمردوداتها تدفع باتجاه عدم الاستقرار السياسي هذا إذا لم تكن متنافرة وإلا فلا تلتقي ، ولا تجمع بنظام وليست من التعددية بشيء وانعكاساتها ستكون سيئة جدا، ولعل مسألة النظام ستخفف من غلوائها لتوحيد الجهود باتجاه تحقيق هدف واحد وهو هدف النظام السياسي، وكيف يكون ذلك اذا كان لكل واحد من هؤلاء هدفه الذي يسعى الى تحقيقه فاذا كان فيها ما فيه اختلاف فلابد ان يكون فيها ما فيه الاتفاق وهو المصلحة العليا للبلد"([23]).

ومع التسليم بما سبق ذكره الا انه لا يعني إن كل الأحزاب الممثلة في البرلمان ستشارك في تأليف الحكومة، وإنما تتولى هذه المهمة الأحزاب الاكثر تمثيلا في البرلمان ، اما الاحزاب الاخرى فتتولى مهمه المعارضة([24]).وما ينبغي الإشارة الية كذلك ان المعيار الذي المميز لنظام تعدد الاحزاب عن الانظمة الاخرى -الواحدية والثنائية الحزبية- هو ليس الزيادة في عدد الاحزاب داخل مجلس النواب، بل بمقدار القوة النسبية التي تتمتع بها ثلة من الاحزاب داخل البرلمان([25])، وخير دليل على ذلك الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة.

يتضح ان هناك اتفاق فقهي على أن للتعددية الحزبية معنيين عام وخاص، فالمعنى العام ينطوي على الحرية، أي احقية أي مجتمع ولو بشروط معينة في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة ([26])، بينما يشير المفهوم الخاص للتعددية الحزبية إلى وجود ثلاث احزاب فأكثر، ذات قدرة على المنافسة السياسية بالتأثير على الرأي العام من خلال وجود تنظيم يتسم بالديمومة والثبات يكسبها قوة واستقراراً([27]).ويلاحظ ايضا، مع التقرير بالثلاثية الحزبية الا ان هناك صعوبة تواجه تحديد انماط نظام التعددية بعد الثلاثية الى اللانهاية، مع كثرة الاشكال، وداخل كل نمط يوجد العديد من الاشكال([28]) .

المطلب الثاني
المشاركة السياسية

قسم كونواي المشاركة السياسية إلى عدة فئات و هي أنشطة ايجابية مقابل أخرى سلبية ، تقليدية و غير تقليدية ، ومزية و واسطية ، فالأنشطة الايجابية هي " التصويت و كتابة الخطابات الحكومية و العمل من خلال التبرع بالوقت أو المال المرشح ما ، في حين تشمل المشاركة السلبية الدراية بالموضوعات السياسية وحضور المناسبات أو بعض الاجتماعات واللقاءات المدعمة للحكومة و تتبع الحملات السياسية والمعرفة بالأنشطة والقرارات الحكومية[29]، تأسيسا على ما سبق سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين، الاول لتعريفها والثاني لبيان اهميتها، وعلى النحو الاتي.

الفرع الاول
تعريف المشاركة السياسية

من فضول القول يراد بالمشاركة هي أحقية كل مواطن في المشاركة في صنع القرارات واتخاذها[30]، وبعد انهيار الأنظمة الملكية وظهور الأنظمة الجمهورية وشيوع المبادئ الديمقراطية وظهور التعددية الحزبية ، تطور هذا المفهوم بصورة سريعة، وتطرق له الكثير من الباحثين وتعددت التعريفات الواردة في هذا المصطلح[31]، وما يهمنا هو تعريفها من منظور ديمقراطي وابراز اهميتها في النظام الديمقراطي واعلاء شان سيادة القانون، اخذتا بأهم الوسائل الديمقراطية المتمثلة بالتعددية الحزبية، وعلى النحو الاتي.

ويعرف الفقيه "كوانواي" المشاركة السياسية بأنها "أنشطة المواطنين الذين يهدفون التأثير على هيكل الحكومة أو اختيار السلطات الحكومية أو سياسة الحكومة و قد تكون هذه الأنشطة مدعمة للسياسات و السلطات و الهياكل الموجودة المتاحة أو أنها تهدف إلى تغيير بعض أو كل السياسيات أو السلطات أو الهياكل"[32]. وتعني المشاركة السياسية "اعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة افراد المجتمع البالغين العاقلين في اشتراكهم في صنع القرارات السياسية بصورة منظمة وممارسة هذا الحق بصورة فعلية بعيداً عن عوامل الضغط والاجبار والالزام ان تكون في اطار ديمقراطي وذلك لشعوره بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية"[33].

الفرع الثاني
اهمية المشاركة السياسية

المشاركة السياسية هي احد المقومات الأساسية للحكم الرشيد وفي الوقت نفسه احدى اسس الديمقراطية وذلك من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات تختلف من دولة الأخرى لكل الأعضاء سواء رجال ام نساء، عن طريق المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسر عملية المشاركة من خلال القوانين العامة التي تسمح بحق تكون الاحزاب والتنظيمات السياسية وهذا ما يطبق مبدا الشرعية السياسية ويجعل الانسان كائناً سياسياً بإمكانه المشاركة في الشؤون العامة للبلاد[34].والمشاركة السياسية اهم سمات النظام السياسي ومن خلالها يمكن التعرف على اسلوب النظام السياسي باعتبارها نشاطا سياسيا يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي[35] بهدف التأثير في عملية صنع القرار، وتمثل قدرة الناس على الاشتراك في إدارة الشؤون العامة وعمل المؤسسات ومراقبتها بما يعزز موقع الإنسان تجاه السلطة[36].

فالمشاركة السياسية تمثل معياراً لنمو النظام السياسي، ومؤشراً على الديمقراطية وهي بتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار حركة النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع وتقويم السياسات العامة، وهي وسيلة لتدعيم الحكمة الجماعية، بل إن إسهام الكثيرين في شؤون الدولة يعطي كل واحد منهم فرصة التعبير عن مصالحه الخاصة، فهي تمثل أحد الأدوار الهامة التي يقوم بها الحزب السياسي إذ يقدم للمواطن، أداة وخطة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرأي أو الفكر أو العقيدة السياسية[37].وتعد المشاركة السياسية من خصائص الدولة الحديثة[38]، وهذه الاهمية تأتي من كونها تساعد على نهضة المجتمع وتطوره، بعدها شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة، وهي الوسيلة الرئيسة لاحتواء الصراعات التي تولدها العملية السياسية وإدارتها بأسلوب ديمقراطي يحقق رضا الجميع، وتبعد المجتمع عن الضغط السياسي والاجتماعي المتولد عن عملية التحول الديمقراطي، إن مثل هذا التوصيف للمشاركة السياسية لا يمكن له العمل في الفراغ فهو يتوقف على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع - حاكمين ومحكومين – والتي تحدد مدى استجابة النخب السياسية للقوى المطالبة بالمشاركة السياسية والتي من خلالها يتحقق استقرار النظام السياسي والاجتماعي كما تحدد بالمقابل إرادة المواطن نفسه ومدى اندفاعه الذاتي ورغبته في العمل وتحمل المسؤولية بدخوله ميادين العمل السياسي[39].

المطلب الثالث

دور التعددية الحزبية في ترسيخ مبدأ المشاركة السياسية

يتجلى اثر التعددية الحزبية على مبدا المشاركة السياسية، من ناحيتين، اولها ، اعتبار التعددية الحزبية هي الوسيلة الاساسية للمشاركة في العملية السياسية، وثانيهما، يتبلور بالوظائف التي تقوم بها الاحزاب السياسية لترسيخ هذا المبدأ ، وهذا يحتم تقسيم المطلب الى فرعين الاول لبيان فائدة هذه الوسيلة، والثاني لتوضيح هذه الوظائف على النحو الاتي.

الفرع الاول

التعددية الحزبية وسيلة للمشاركة السياسية

تعتبر التعددية وسيلة لتحقيق المشاركة السياسية[40] الديمقراطية واسعة النطاق والعدالة الاجتماعية، حيث تركز على تخصيص وتوزيع المزايا الاجتماعية وتوسيع نطاق المشاركة ليشمل السياسة والمجتمع [41].وتعد الاحزاب من الوسائل التي تقوم بتنظيم المشاركة السياسية وتخلق الشعور لدى المواطنين بضرورة واهمية المشاركة كونها تعتبر اهم المؤسسات للقيام بهذه الوظيفة، وتساعد على تحويل الفكر في المجتمع وترجمته الى سلوك سياسي ملموس بواسطة عرض الاهداف السياسية المنظمة، وتقوم بترشيح اعضائها لتولي السلطة ، وكذلك حث ممثليها على ممارسة الديمقراطية في عملية الانتخاب والتصويت[42].وتلعب الأحزاب دوراً كبيراً في المشاركة السياسية إذ أنها الوسيلة التي يتم عن طريقها مشاركة الجماهير في البرامج الحزبية، حيث تقدم للمواطن المشاركة كأداة وطريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه في الرأي أو العقيدة السياسية ، وتجميع أنفسهم بهدف التأثير على السلطة الحاكمة ، وبذلك تصبح الاحزاب أحدى قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم وأحدى الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة العامة[43]، فالأحزاب التي تتبنى هذا المفهوم من شأنها أن تزيل الحدود التي تفصل ما بين العضو والمتعاطف وستكون أكثر عرضة للتوسع من تلك التي تتبنى مفهوماً

صارماً بخصوص العضوية[44].ان المشاركة السياسية للأفراد هي العمود الفقري للتعددية الحزبية ، إذ أنها تعطي دائما الإضافات لبرامج الأحزاب السياسية ، وتسمح لهذه الأخيرة بتجميع تلك المصالح، و من ثمة المساهم و التأثير في بلورة السياسات العامة للحكومات في نفس الوقت، ومن جهة أخرى تقدم الأحزاب السياسية للأفراد المرشحين لتولي الوظائف النيابية و الإدارية يستطيعون من خلالها الدفاع عن مصالح هؤلاء الأفراد، و بالتالي تحقق المشاركة السياسية المنفعة المتبادلة بين الأحزاب التي تسعى للحصول على مراكز القرار و الأفراد الذين يريدون من يحقق أو يدافع عن مصالحهم[45].وتساهم الاحزاب في تدريب المواطنين على المشاركة في العمل السياسي وفي ادارة شؤون البلاد وتشجيع الفرد على الاقدام على هذه المشاركة بالانتماء الى الاحزاب، وان تعدد الاحزاب يوسع القدرة على الاختيار بينها واذا كان الشعب يستطيع الحكم على صلاحية السياسة الحكومية او عدم صلاحيتها فلا يستطيع ان يقدم بديلا عنها، الا في حالة وجود التنظيم السياسي وهذا توفره الاحزاب السياسية[46].وتقوم الأحزاب السياسية بإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي باعتبارها اهم المؤسسات السياسية من خلال تفعيل المشاركة السياسية و تأطيرها كما وتعد حلقة وصل تربط ما بين المواطن الراغب في المشاركة والسلطة السياسية، فمهمة في الاحزاب الأنظمة الديمقراطية هي تجميع المطالب الشعبية والتعبير عن الإرادات والمواقف للمواطنين[47]، وفي الانتخابات، تقدم الأحزاب المرشحين وتحدد برامجهم السياسية، كما وتعمل على حث المواطنين على المشاركة السياسية، من خلال وسائل الأعلام والمراكز الحزبية ومقراتها داخل الدولة، ونظرا لدورها في مجال تفعيل المشاركة السياسية، تقدم لهم الدولة إعانات مالية، كما تقوم الدولة بفتح باب وسائل الإعلام الرسمية للقيام بمهمة الدعاية لمرشحيها، كما يمتد دور المشاركة السياسية حتى بعد مرحلة الانتخابات حيث تقوم باستقطاب المواطنين لعضويتها، كما تعمل على تجنيد وتسيس المواطنين بواسطة صحفها والندوات والاجتماعات التي تعقدها[48].

الفرع الثاني
وظيفة التعددية الحزبية في تدعيم المشاركة السياسية

هناك وظائف جمة تضطلع بها الاحزاب السياسية من اجل اشاعة وتفعيل المشاركة السياسية، نقتصر على اهمها.

اولا: التنشئة السياسية[49]: الأحزاب هي مدارس للشعوب، ومهمتها الرئيسية إعداد المواطنين سياسياً واشاعة ثقافة المشاركة السياسية والسعي بحل المشاكل الاجتماعية، لذلك يكون الدور الكبير للتنشئة السياسية من خلال عملية الادماج الاجتماعي، وهذا يتطلب من الاحزاب توفير جو وطني تندمج معه مختلف الثقافات لتتمكن من الوصول الى الديمقراطية وذلك ما يحقق الاستقرار[50]، ويبرز دور التنشئة السياسية باعتبارها احد الادوات التي تساهم في بناء المجتمع وتحقق مشاركة المواطنين في العملية السياسية التي تعتمد علي غالبية الدول في نقل القيم الثقافية والمعرفية للأجيال الناشئة[51].

ثانيا: ضمان الحقوق والحريات العامة: أتاحت التعددية الحزبية حرية الفكر والرأي للفرد، وقدرته على اختيار من يمثله من الأحزاب والكتل والكيانات السياسية بعد أن سمح لها بالمشاركة في الحياة السياسية والإعلان عن أهدافها وبرامجها وأيديولوجياتها في ظل سيادة قانونية مشبعة بالديمقراطية قائمة على التعددية الحزبية والسياسية ، وقد ترجمت ممارسة هذه الحريات عملياً،

اي حرية الأحزاب في الإعلان عن نفسها وحرية الشعب في الاختيار بالانتخابات " فالعملية الانتخابية آلية هامة في صنع الخيارات السياسية عن طريق الممارسة التصويتية التي تعكس ممارسة واقعية لعملية اختيار القيادات والنظر في القضايا الوطنية المطروحة، وبهذا عملت التعددية الحزبية على تعميق ممارسة سيادة القانون[52].

ثالثا: حلقة وصل بين الحكام والمحكومين: تبدوا اهمية وجود احزاب سياسية تضمن التقاء الشعب بنوابه ومناقشة قضاياهم والاستماع لمطالبهم ونقلها الى الحكام سواء تمثل على شكل الاعتراض على قرار معين او الحث على بذل الجهد او اصدار قرار يحقق مصلحة المواطنين، فالأحزاب بهذه الاليه تملا الفراغ بين اصحاب السلطة والشعب[53]، ولا يقتصر دور الاحزاب على ايصال صوت الجمهور للسلطة الحاكمة بل تسعى الاحزاب الى العمل على تنفيذ هذا المطالب بكافة الطرق السلمية وعبر الوسائل الاعلامية المختلفة، واذا تطلب الامر تنظيم وقفات او مسيرات احتجاجية وحتى مظاهرات سلمية في حال عدم استجابة الحكومة لمطالب الشعب، فالتواصل المستمر بين الجمهور والنواب يودي الى العمل الجاد من جانب السلطة التنفيذية الى تحقيق المصلحة العامة[54].

رابعا: تجميع المصالح: أن قدرة الأحزاب السياسية على أداء هذه الوظيفة تمثل مدى احتكاك الحزب السياسي مع مختلف أطياف المجتمع ، فباحتياج المجتمع لمن ينقل انشغالاته أو مطالبة للسلطة ، يحتاج الحزب إلى معرفة مطالب السواد الأعظم من المجتمع على الأقل لينقلها إلى السلطة بعد إن يقترح لها حلولا ضمن برنامجه يعني ذلك طرح المطالب الشعبية التي تمثل المدخلات على صانع القرار ليتم تحويلها إلى مخرجات[55].

خامسا: التحديث والتنمية السياسية: تتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة، كما أن الأحزاب السياسية تنظم تعدد الأفكار وتغاير الاتجاهات، وتؤكد حرية الفكر، وتنشط الحياة السياسية في داخل الدولة، والاختلاف بين الناس أمر طبيعي جبلوا عليه، و تقوم بإنعاش مؤسسات المجتمع المدني ممثلا في مؤسسات عديدة كالنقابات المهنية والعمالية ، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم، والقيام بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات ، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة[56].

الخاتمة:

تأسيسا على حيثيات الدراسة، سيتم طرح ما تم التوصل اليه من نتائج متبوعة بجملة من المقترحات والتوصيات التي يعتقد من المؤمل ان تساهم في تعزيز العملية الديمقراطية.

اولا: الاستنتاجات.

1- التعددية الحزبية قيمة دستورية وضرورة عملية في أي نظام حكم، فلا مشاركة سياسية ولا نظام ديمقراطي بغير تعددية حزبية، بل اجمع الفقه على أن التعددية جوهر النظام القانوني الديمقراطي وأساسه.

2-المشاركة السياسية تعني اعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة افراد المجتمع البالغين العاقلين في اشتراكهم في صنع القرارات السياسية بصورة منظمة وممارسة هذا الحق بصورة

فعلية بعيداً عن عوامل الضغط والاجبار والالزام ان تكون في اطار ديمقراطي وذلك لشعوره بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية.

3- ان التعددية الحزبية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على عملية المشاركة السياسية و ضمان استمرارها ، فهي تؤدي دوراً مهماً في تنشيط الحياة السياسية، ودورها الكبير والمهم الذي تقوم به يتمثل في ترسيخ مبدا المشاركة السياسية وتنشيط الحياة السياسية وإدامة الصلة بين الحاكم والمحكومين، وضمان الحقوق والحريات وتكوين الكوادر السياسية فضلا عن ضبط وتنظيم تطلعات الجماهير.

ثانيا: المقترحات.

1- دعوة المشرع العراقي الى توحيد عمر المرشح مع عمر مؤسس الحزب ليكون على الاقل 30 عام، حيث ان المادة (9\ثانيا) من قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015، اشترطت بمن يؤسس حزبا اكمال الخامسة والعشرين من العمر، بينما اشترطت المادة (8\اولا) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020 في المرشح لعضوية مجلس النواب اتم ثمانية وعشرين سنة من عمره، والمعروف بان من يؤسس حزبا هدفة الوصول الى السلطة او المشاركة فيها والسؤال هو كيف يتمكن من المشاركة في الحكم وهو لم يكن السن القانوني للترشيح؟، لذا نامل من المشرع العراقي ازالة هذا التعارض.

2- الاهتمام الموسع بآراء مفكري التعددية السياسية والحزبية عبر الاخذ بأفكارهم والاستعانة بمناهج بحثهم للوصول الى مقاربة فكرية بين آرائهم وبين مجتمعنا النامي الذي يفتقر الى هذا النوع من الدراسات.

3- إنشاء منصة للحوار السياسي الشامل بين جميع الأحزاب الرئيسية بما في ذلك الفصائل القومية والإسلامية، ويجب أن يشمل ذلك مفاوضات للتوصل إلى إجماع حول القضايا الرئيسية مثل دور الدين في الحكم، آليات تقاسم السلطة، توزيع الموارد، وحماية حقوق الأقليات، يمكن للمناقشات الشاملة أن تساعد في بناء الثقة وتقليل التشرذم السياسي، إذ يتطلب التغلب على هذه الأزمة إيجاد أرضية مشتركة بين وجهات النظر الأيديولوجية المتباينة.

الهوامش:

([1]) فتحي معيفي، دور الاحزاب لافي التغيير السياسي-حالة تونس، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17، 2018، ص200.

([2]) عبد الحليم مناع العدوان، التعددية الحزبية والسياسية في الاردن – الاحزاب الاسلامية نموذجا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد31، 2012، ص42.

([3])عاطف عدوان، التحول الى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الانسانية، المجلد 19، العدد1، 2002، ص90.

([4]) اوستن وني، سياسة الحكم ، ترجمة علي حسن الذنون ، المكتبة الاهلية، بغداد، 1996، ص3.

([5]) كذلك طرح الفقيه جوزيف سيثنج امكانية اطلاق مصطلح الحزب السياسي على المنظمات التي يكون لها هدف واضح، انظر: فلاح مطرود مزعل العبودي، الاحزاب السياسية ودورها في تقويم الحياة العامة، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، الجامعة الاسلامية في بيروت، 2021، ص17.

([6]) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا ، ط2، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ، 2006، ص355.

([7]) صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠ –1991، ص ١١٠.
([8]) سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الاسلامي، دار الفكر العربي، طب، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٥٤٣؛ وفي نفس السياق عرفه كل من الاستاذ مزي الشاعر بأنه: "جماعة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديموقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين متفق عليه بين اعضائة"، انظر : رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ١٩٤. وايضا الأستاذ رفعت عيد السيد "مجموعة منظمة من الأفراد تدين بذات الفكر السياسي وتعمل بمختلف الوسائل الديموقراطية للحصول على السلطة بقصد تنفيذ برنامج محدد" انظر: رفعت عيد السيد، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص11.
([9]) د. حسان محمد شفيق العاني: الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2007، ص255. بنفس المعنى: ينظر: د. طارق علي الهاشمي، الاحزاب السياسية، ج1، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، 1968، ص77.
([10]) آدم نجم الدين، الاحزاب السياسية في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، الجامعة الاسلامية في لبنان، 2018، ص12.
([11]) الوقائع العراقية \رقم العدد : 4383\ تاريخ العدد :12-10-2015.
([12]) المادة (2\اولا) من قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015.
([13]) علي هادي حميد الشكراوي، النظم السياسية، كلية القانون جامعة بابل، 2015-2016، ص5.
([14]) جبار علي عبد الله جمال الدين، تنظيم الحزب العراقي في المنظومة القانونية العراقية، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، العدد2، 2022، ص41.
([15]) عبد الوهاب الكيالي واخرون: الموسوعة السياسية، ج 1، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996، ص 768.
([16]) عبد الله احمد، مفهوم التعددية في فكر الشيرازي، مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث، 2004، ص 3.
([17]) احمد حسين يعقوب ، طبيعة الاحزاب السياسية العربية ، الدار الإسلامية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٧، ص85.
([18]) شعلان عبد القادر ابراهيم، التعددية السياسية في الفكر الاسلامي المعاصر، اطروحة دكتوراه –غير منشوره-، كلية العلوم الاسلامية، الجامعة الاسلامية، بغداد، 2007، ص9، و هادي مشعان ربيع، التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد الاول، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة الانبار، ص210.
([19]) عيشوبة ابراهيم، التجربة الديمقراطية في الجزائر من التعددية السياسية الى التعددية الحزبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر3، بدون سنة نشر، ص22.
([20]) نعمان احمد الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1989، ص455.
([21]) د. رعد صالح الالوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، ط1، دار مجدلاوي، الاردن، 2006، ص46.
([22]) اوليفيه دو هاميل، المعجم الدستوري، ترجمة: منصور القاضي، ط1، المؤسسة الجماعية للدراسات الجامعية للنشر والتوزيع، 1996، ص307.
([23]) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص61.
([24]) محمد حسن دخيل، دور نظام التعددية الحزبية في الحياة السياسية للدول(دراسة في اسباب اعتمادها، وانواعها ، وخصائص تطبيقها ، ونتائج تبنيها)، مركز دراسات الكوفة، العدد29، 2013، ص141.

(25) عثمان الرواف ومحمد الحلوة ونظام بركات، مبادى علم السياسية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص229.
(26) زهراء جبار دبيس الشويلي، العلاقة بين التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، 2017، ص12.
(27) اسامة صاحب منعم واناس حمزة مهدي، نشأة وتطور التعددية الحزبية في الجزائر حتى ثورة 1954، مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد6، العدد4، 2016، ص196.
(28) مريم محمد حسين، الاحزاب السياسية والهوية الوطنية في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، 2014، ص13.
(29) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، عربيي-انكليزي، ط1، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر، 2005، ص29.
(30) ساهر مخلف حبيب و فؤاد جميل، الحكم الرشيد واثره في تعزيز التحول الديمقراطي" العراق نموذجا"، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد11، العدد2، ص571.
(31) احمد غالب محي وفاطمة عبد الكريم دايخ، خصائص المشاركة السياسية وقنواتها والعوامل المؤثرة فيها، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الرابعة، المجلد4، العدد4، 2022، ص 1490.
(32) سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، القاهرة، 2005، ص9.
(33) احمد غالب محي وفاطمة عبد الكريم دايخ، المصدر السابق، ص 1490.
(34) ختام حمادي محمود، الحكم البرلماني الرشيد واليات تطبيقه في ظل نصوص دستور جمهورية العراق لعام 2005، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد16، 2019، ص242.
(35) تارا عمر محمد، المشاركة السياسية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية-جامعة صلاح الدين، العراق-اربيل، 2009، ص1.
(36) احمد صادق جعفر، عوامل نجاح حرية المشاركة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد8، العدد1، 2019، ص362.
(37)فلاح مطرود مزعل العبودي، الاحزاب ودورها في تقويم السياسات العامة- دراسة تحليله مقارنة في التجربة السياسية في العراق ولبنان-، كلية العلوم السياسية الإدارية والدبلوماسية-الجامعة الاسلامية في بيروت، 2021، ص52.
(38) عبد الرؤوف بورزق، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق المواطنة بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام-جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص12.
(39) الان وول واخرون، اشكال الادارة الانتخابية، تعريب ايمن ايوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، 2007، 67.
(40) هناك عدة طرق واليات ووسائل للمشاركة السياسية في النظام الديمقراطي، لكننا سنقتصر على دور التعددية الحزبية في تعزيز هذا النظام، وللاطلاع اكثر على الوسائل سالفة الذكر. انظر ميشيل برانت و جليل موتريل و ياشي غازي و انطوني ريغان، وضع الدستور والاصلاح الدستوري (خيارات عملية)، انتر بيست، لبنان، 2012، ص81 وما بعدها.
(41) اسعد عبد الهاب عبد الكريم، آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد1، السنة5، العدد19، 2013، ص438.
(42) سعد عبد الحسين نعمه، المشاركة السياسية والقرار السياسي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2009، ص102.
(43) بلقيس احمد منصور، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص72.
(44) عبد الرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية – دراسة في علم الاجتماع السياسي، منشورات وزارة الثقافة، بغداد، 1990، ص36.

(45) هشام سلمان حمد الخلايلة، اثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية 1999-2012، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية- كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الاوسط، 2012، ص147 وما بعدها.
(46) ستار كاظم جواد، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في حماية الحريات السياسية، بحث مستل، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد11، العدد2، الجزء2، 2022، ص519.
(47) ماجدة عبد الشافي خالد منصور، التحول الديمقراطي واثرة على المشاركة الشعبية في الاصلاح الدستوري، الدراسات العليا والبحوث، كلية الحقوق – جامعة المنوفية، بدون سنة نشر، ص 64-65.
(48) ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص253.
(49) ان مفهوم التنشئة في الفكر السياسي قديم جدا حيث ارجع الفيلسوف الصيني كونفوشيوس فساد الحكم الى غياب المواطنة الصالحة بسبب عجز الاسرة على تلقين القيم الفاضلة والحب المتبادل والمصلحة العامة، لذا دعا الدولة الى تحمل مهمة تعليم الناشئة ابتغاء خلق نظام اجتماعي سليم يأتي معه قيام حكم صالح، وهذا ما دعا اليه افلاطون وارسطو ومن بعدهم روسو وميكا فيلي، انظر: عبد الامير عباس عبد الحيالي، المصدر السابق، ص251.
(50) سمير عبد علي ظاهر الحدرواي وفراس كاظم حسوني، دور المواطنة والتنشئة السياسية في الحياة السياسية في العراق بعد عام 2003، مجلة الكوفة، العدد 28\2، 2020، ص265-266.
(51) فراس عبد الكريم محمد علي البياتي و بهاء عبد الكريم طاهر القريشي، التنشئة الاجتماعية والمشاركة السياسية في العراق بعد عام 2005، مجلة نسق، المجلد35، العدد9، 2022، ص145.
(52) اذار عبد خليفة، المصدر السابق، ص234-235.
(53) ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص294.
(54) حسين عبد الرحمن احمد المختار، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية-دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص27.
(55) محمد معمري ويزيد مختارين، محمد معمري ويزيد مختارين، التعددية الحزبية في الجزائر1989-2013، مذكرة لنيل شهادة اليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص7.
(56) محمد معمري ويزيد مختاري، المرجع السابق، ص8.

المصادر القانونية

اولا- الكتب القانونية

1-ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
2-احمد حسين يعقوب ، طبيعة الاحزاب السياسية العربية ، الدار الإسلامية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٧.
3-آدم نجم الدين، الاحزاب السياسية في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، الجامعة الاسلامية في لبنان، 2018.
4-اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، عربيي-انكليزي، ط1، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر، 2005.
5-الان وول واخرون، اشكال الادارة الانتخابية، تعريب ايمن ايوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، 2007.
6-اوستن وني، سياسة الحكم ، ترجمة علي حسن الذنون ، المكتبة الاهلية، بغداد، 1996.
7-اوليفيه دو هاميل، المعجم الدستوري، ترجمة: منصور القاضي، ط1، المؤسسة الجماعية للدراسات الجامعية للنشر والتوزيع، 1996.

8-بلقيس احمد منصور، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008.
9-ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
10-حسان محمد شفيق العاني: الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2007.
11-حسين عبد الرحمن احمد المختار، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية-دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
12-رعد صالح الالوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، ط1، دار مجدلاوي، الاردن، 2006،
13-رفعت عيد السيد، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، ٢٠٠٥.
14-رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨٣.
15-سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، القاهرة، 2005.
16-سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الاسلامي، دار الفكر العربي، طب، القاهرة، ١٩٩٦.
17-صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠ –1991.
18-طارق علي الهاشمي، الاحزاب السياسية، ج1، شركة الطبع والنش الاهلية، بغداد، 1968.
19-عبد الرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية – دراسة في علم الاجتماع السياسي، منشورات وزارة الثقافة، بغداد، 1990.
20-عبد الله احمد، مفهوم التعددية في فكر الشيرازي، مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث، 2004.
21-عبد الوهاب الكيالي واخرون: الموسوعة السياسية، ج 1، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996.
22-عثمان الرواف ومحمد الحلوة ونظام بركات، مبادى علم السياسية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
23-علي هادي حميد الشكراوي، النظم السياسية، كلية القانون جامعة بابل، 2015-2016.
24-فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا ، ط2، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ، 2006.
25-ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1988،
26-ميشيل برانت و جليل موتريل و ياشي غازي و انطوني ريغان، وضع الدستور والاصلاح الدستوري (خيارات عملية)، انتر بيست، لبنان، 2012.

27-نعمان احمد الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1989.

ثانيا- الاطاريح والرسائل

1-اسامة صاحب منعم واناس حمزة مهدي، نشأة وتطور التعددية الحزبية في الجزائر حتى ثورة 1954، مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد6، العدد4.

2-تارا عمر محمد، المشاركة السياسية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية-جامعة صلاح الدين، العراق-اربيل، 2009.

3-زهراء جبار دبيس الشويلي، العلاقة بين التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، 2017.

4-سعد عبد الحسين نعمه، المشاركة السياسية والقرار السياسي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين، 2009.

5-شعلان عبد القادر ابراهيم، التعددية السياسية في الفكر الاسلامي المعاصر، اطروحة دكتوراه –غير منشوره-، كلية العلوم الاسلامية، الجامعة الاسلامية، بغداد، 2007.

6-عبد الرؤوف بورزق، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق المواطنة بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام-جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.

7-عيشوبة ابراهيم، التجربة الديمقراطية في الجزائر من التعددية السياسية الى التعددية الحزبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر3، بدون سنة نشر.

8-فلاح مطرود مزعل العبودي، الاحزاب السياسية ودورها في تقويم الحياة العامة، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، الجامعة الاسلامية في بيروت، 2021.

9-فلاح مطرود مزعل العبودي، الاحزاب ودورها في تقويم السياسات العامة- دراسة تحليله مقارنة في التجربة السياسية في العراق ولبنان-، كلية العلوم السياسية الإدارية والدبلوماسية- الجامعة الاسلامية في بيروت، 2021.

10-ريم محمد حسين، الاحزاب السياسية والهوية الوطنية في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

11-محمد معمري ويزيد مختارين، التعددية الحزبية في الجزائر1989-2013، مذكرة لنيل شهادة اليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

12--هشام سلمان حمد الخلايلة، اثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية 1999-2012، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية- كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الاوسط، 2012.

ثالثا- البحوث القانونية

1-احمد صادق جعفر، عوامل نجاح حرية المشاركة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد8، العدد1، 2019.

2-احمد غالب محي وفاطمة عبد الكريم دايخ، خصائص المشاركة السياسية وقنواتها والعوامل المؤثرة فيها، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الرابعة، المجلد4، العدد4، 2022.

3-اسعد عبد الهاب عبد الكريم، آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد1، السنة5، العدد19، 2013.
4-جبار علي عبد الله جمال الدين، تنظيم الحزب العراقي في المنظومة القانونية العراقية، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، العدد2، 2022.
5-ختام حمادي محمود، الحكم البرلماني الرشيد واليات تطبيقه في ظل نصوص دستور جمهورية العراق لعام 2005، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد16، 2019.
6-ساهر مخلف حبيب و فؤاد جميل، الحكم الرشيد واثره في تعزيز التحول الديمقراطي" العراق نموذجا"، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد11، العدد2.
7-ستار كاظم جواد، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في حماية الحريات السياسية، بحث مستل، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد11، العدد2، الجزء2، 2022.
8-سمير عبد علي ظاهر الحدرواي وفراس كاظم حسوني، دور المواطنة والتنشئة السياسية في الحياة السياسية في العراق بعد عام 2003، مجلة الكوفة، العدد 28\2، 2020.
9-عاطف عدوان، التحول الى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الانسانية، المجلد 19، العدد1، 2002.
10-عبد الحليم مناع العدوان، التعددية الحزبية والسياسية في الاردن – الاحزاب الاسلامية نموذجا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد31، 2012.
11-فتحي معيفي، دور الاحزاب لافي التغيير السياسي-حالة تونس، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17، 2018.
12-فراس عبد الكريم محمد علي البياتي و بهاء عبد الكريم طاهر القريشي، التنشئة الاجتماعية والمشاركة السياسية في العراق يعد عام 2005، مجلة نسق، المجلد35، العدد9، 2022.
13-ماجدة عبد الشافي خالد منصور، التحول الديمقراطي واثرة على المشاركة الشعبية في الاصلاح الدستوري، الدراسات العليا والبحوث، كلية الحقوق – جامعة المنوفية، بدون سنة نشر.
14--حمد حسن دخيل، دور نظام التعددية الحزبية في الحياة السياسية للدول(دراسة في اسباب اعتمادها، وانواعها ، وخصائص تطبيقها ، ونتائج تبنيها)، مركز دراسات الكوفة، العدد29، 2013.
15-هادي مشعان ربيع، التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد الاول، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة الانبار،

رابعا: القوانين

1-قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015.

The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية

The Role of Party Pluralism In Activating The Principle of Political "Participation

Dr. Qatada Saleh Fenjan lawp1e218@utq.edu.iq
Hussein Ismail Kazim Hn.il.law@utq.edu.iq

Abstract

As a result of the tyranny of those in power, security collapsed, and public order was disrupted. Philosophers adopted the cry of those who refuse to succumb to violence and evil. Therefore, many advocated for organizing operations to achieve rights and fulfill duties. The solution lies in subjecting the actions of governance leaders in all their main divisions to the rule of law to achieve the institutional modern trinity (party pluralism, participatory democracy, and judicial fairness). Party pluralism emerged to achieve a rational policy based on societal partnership in all aspects of life. It became apparent that party pluralism plays a crucial role in shaping and framing public policy. Its crystallization strengthens the principle of political participation and respects human rights while serving as a link between rulers and the ruled. Its importance is also noted in political upbringing and cadre preparation. The policy of integration and alliance built on rooted partnership under democratic rules, respecting the law and serving the people, eliminates many political crises and drives the country towards safety.

Keywords: party pluralism, political participation, political parties.